لجنة تقديم العريضة

تطوان في: 20 أكتوبر 2016

إلـــــــى السيد رئيس الحكومة
بمكاتبه برئاسة الحكومة المغربية
بالربـــــــــاط

الموضـــوع : عريضة من أجل مراجعة كيفية تنزيل مشروع تهيئة ضفتي واد مرتيل بولاية جهة طنجة تطوان الحسيمة، وذلك من خلال تبني خطة تشاركية بين الإدارة المعنية، وملاك وذوي الحقوق المنصبة على الوعاء العقاري المعني بالمشروع، وبلورة ذلك بمراجعة برنامج النزع وإجراءاته والبحث عن حلول كفيلة بتحقيق أهداف المشروع وفي نفس الوقت ضمان استفادة الملاك من أراضيهم بعد تهيئتها، وفي حالة استحالة ذلك، ضمان الجهة نازعة الملكية أن يكون التعويض متناسبا مع الأثمان الجاري بها العمل حاليا وكما هي مثبتة في الأثمان المرجعية لإدارة الضرائب بتطوان، والتعويض أيضا عن المغروسات والمنشئات المحدثة فوق الأرض إضافة إلى التعويض عن الضرر المعنوي الناتج عن حرمان الملاك من أرضهم وضرورة إعفائهم من جميع الضرائب والرسوم المتعلقة بالأراضي المزمع نزع ملكيتها من أجل المنفعة العامة القصوى، تماشيا مع ما أكد عليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيد خطاه بخطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة يوم 14 أكتوبر 2016.

- وتماشيا مع تعليمات صاحب الجلالة وصونا لحقوق أهل تطوان، وملاك الأراضي المشمولة بمشروع قرار التخلي السالف الذكر.

فإن لجنة تحضير وإعداد وتقديم هذه العريضة، استحضرت كل تلك القيم التي شدد عليها صاحب الجلالة، فضلا على مجموعة من المبادئ والمرتكزات وعلى رأسها الثوابت الوطنية كما نص عليها الدستور والمكتسبات في مجال الحريات والحقوق الأساسية ومقاصد الدستور المتعلقة بالديمقراطية التشاركية والحكامة الجيدة. كما اعتمدت مقاربة حقوقية أساسها التلازم بين الحقوق والواجبات، وإقرار علاقة متوازنة بين المجتمع المدني وقيم المواطنة في علاقتها بالمؤسسات الدستورية.

ولتحقيق هذا الغرض، فإن المواطنين الموقعين على هذه العريضة والمدعمين لها، يهدفون إلى:

1- التأكيد على استعدادهم التام والكلي للمساهمة في تحمل أعباء تحقيق تنمية مستدامة، ومن ثمة فإنهم يودون تسجيل استعدادهم لإنجاح هذا المشروع من خلال اقتراحاتهم المفصلة أعلاه.

2- وفي إطار صيانة الحقوق، فإن موقعي هذه العريضة، يأملون في إشراكهم عبر أصحاب هذه العريضة في الأشغال الإجرائية المتعلقة بنزع ملكهم وذلك بإشراكهم في لجنة التقويم، ومناقشة المشاريع المرتقب إنجازها والأهداف المتوخاة منها، حتى لا يتم الانزلاق من إطار أهداف المنفعة العامة إلى أهداف قد تتلبس بالمضاربة والمتاجرة في عقاراتهم، إذ يرون أنهم أولى بالاستفادة التجارية من تلك العقارات متى لم يكن المشروع يهدف في أبعاده الاستراتيجية إلى تحقيق منفعة عامة للوطن وللمنطقة.

ولن تتأتى هذه المقاربة التشاركية إلا من خلال السماح لأصحاب هذه العريضة بالمشاركة في جميع العمليات، والاطلاع على التصاميم، باعتبارهم مواطنين معنيين بتنمية المنطقة، ومعنيين بالأساس بالعملية برمتها، وأيضا لتفعيل آليات القيم التشاركية والحكامة الجيدة للدور الايجابي للمجتمع المدني.

3- الاستئناس والاستماع والتواصل مع ملاك الاراضي المشمولة بقرار التخلي، وحمل مقترحاتهم محمل الجد، وإيجاد الحلول الكفيلة بتعويضهم التعويض العادل الذي يوازي بين مساهماتهم في أعباء وتحملات التنمية، وبين ما يلحقهم من ضرر لفقد ملكهم.

وحيث تبين لذوي الحقوق وملاك الأراضي المقرر التخلي عنها، أن المشروع في عمقه لا يعدو كونه مشروع تجاري بامتياز حسب الثابت من الموقع الالكتروني الرسمي لشركة تهيئة سهل واد مرتيل STAVOM www.apdn.ma/stavom (رفقته صور مستخرجة من الموقع الالكتروني الرسمي لشركة STAVOM) ويهدف إلى المضاربة والربح التجاري من خلال تطوير السهل كمركز للترفيه والتسلية والاسترخاء تلبية لاحتياجات ساكنة تطوان الكبرى كما تم الإعلان عن ذلك، مما يجعله مخالفا تماما للتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ولأهداف وفلسفة نزع الملكية من أجل المنفعة العامة القصوى.

وحيث ولما كان الأمر كذلك، فإن ساكنة تطوان وأصحاب الحقوق والملاكين والمستغلين من الفلاحين الذين تشكل هذه الأراضي بالنسبة لهم مصدر قوتهم اليومي، وأصحاب المعامل والشركات التي تشغل نسبة جد مهمة من اليد العاملة بالمدينة أول من الغريب في الاستفادة من هذا المشروع (رفقته مفتاح تخزين يتضمن صور وفيديوهات تبين حجم الساكنة التي تعتبر هذه العقارات مصدر قوتها اليومي، وكذا تبين عدم احترام الجهة النازعة للإجراءات القانونية اللازمة من خلال اعتدائها على تلك الاملاك حتى قبل استكمال اجراءات نزع الملكية وتعويض ذوي الحقوق في مخالفة تامة لتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. في هذا الشأن)

وعليه فإنهم مستعدون لتحقيق المشروع بما يضمن تحقيق أهداف تنمية مستدامة، من خلال حصر الأملاك اللازمة للمشروع في حدود ضفتي واد مرتيل.

ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تبني خطة تشاركية بين الإدارة المعنية، وملاك وذوي الحقوق المنصبة على الوعاء العقاري المعني، وبلورة ذلك بمراجعة برنامج النزع وإجراءاته والبحث عن حلول كفيلة بتحقيق أهداف المشروع وفي نفس الوقت ضمان استفادة الملاك من أراضيهم بعد تهيئتها:

ولذلك يقترح الموقعون على هذه العريضة الخطوات التالية:

إشراك أصحاب هذه العريضة باعتبارهم من ساكنة مدينة تطوان ومعنيين مباشرة بالمشروع المزمع تدشينه فوق أراضيهم، في الهيئات والمؤسسات المتدخلة في تنفيذ مشروع تهيئة سهل واد مرتيل.

ولن يتأتى مساهمة أصحاب هذه العريضة في إنضاج القيم التشاركية وإنتاج الأفكار التي من شأنها تحقيق العدالة، إلا من خلال تمكينهم من:

- التصاميم والدراسات المتعلقة بالمشروع ككل.
- دفاتر التحملات.

2- اعتبارا لكون المشروع (في صيغته الحالية المعلن عليها بموقع شركة STAVOM) في كنهه تجاري محض، فإن الملاك يشددون على أن يكون التعويض المقترح هو الأرض مقابل الأرض.

فإن ملاك الأراضي المعنية بقرار التخلي يتشبثون بأن تكون مساهمتهم في أعباء التجهيز والتهيئة، من خلال تنازلهم عن نسبة من أملاكهم شريطة منحهم الحق الاستلثاري في تنفيذ مخططات المشروع ووفق تصميماته.

ويلتزمون من جهة أخرى بالانضباط التام والكلي للتصاميم والآجالات المرتبطة بإنجاز المشروع وطريقة تدبيره وتسويقه.

3- وفي حالة استحالة تحقيق تصورات الملاك المشروعة، فيتعين أن يكون التعويض متناسبا مع الأثمان الجاري بها العمل حاليا وكما هي مثبتة في الأثمان المرجعية لإدارة الضرائب بتطوان (رفقته دليل الاثمنة المرجعية للتفويتات العقارية لإدارة الضرائب بتطوان)، والتعويض أيضا عن المغروسات والمنشئات المحدثة فوق الأرض، إضافة إلى التعويض عن الضرر المعنوي الناتج عن حرمان الملاك من أرضهم التي كانت طيلة قرون متنفسهم الوحيد، كما يؤكدون على ضرورة إعفائهم من جميع الضرائب والرسوم المتعلقة بالأراضي المزمع نزع ملكيتها من أجل المنفعة العامة وهو ما أكد عليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس بخطاب افتتاح البرلمان لدورة أكتوبر 2016.

وتماشيا مع توجيهات صاحب الجلالة نصره الله بخطابه الأنف الذكر، والذي حث على ضرورة تبسيط مساطر الحصول على التعويض العادل عن نزع الملكية، وأن لا يتم تغيير وضعية الأرض التي يتم نزعها وتحويلها لأغراض تجارية أو تفويتها من أجل المضاربات العقارية، إذ أكد صاحب الجلالة نصره الله انه "من غير المفهوم أن تسلب الإدارة للمواطن حقوقه وهي التي يجب أن تصونها وتدافع عنها"

لجنة تقديم العريضة

تطوان في: 20 أكتوبر 2016

إلـــــــى السيد رئيس الحكومة
بمكاتبه برئاسة الحكومة المغربية
بالربـــــــاط

الموضـــوع: مذكرة تفصيلية ملحقة بعريضة
من أجل مراجعة كيفية تنزيل مشروع تهيئة ضفتي واد مرتيل
بولاية جهة طنجة تطوان الحسيمة

الحمد لله وحده

بناء على مقتضيات القانون رقم 44.14 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.107 المؤرخ في 23 من شوال 1437 الموافق ل 28 يوليو 2016 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6492 بتاريخ 2016/08/18.

وطبقا للمواد 5 و6 و7 من القانون رقم 44.14 المشار إليه أعلاه

يتشرف وكيل لجنة تقديم هذه العريضة باسم اللجنة المحدثة طبقا لمقتضيات المادة 5 من القانون رقم 44.14، بأن يبسط على أنظار سيادتكم ما يلي:

أنه بناء على المرسوم رقم 2.14.532 الصادر بتاريخ 4 شوال 1435 الموافق لفاتح أغسطس 2014 المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6285 بتاريخ 25 أغسطس 2014 تم إحداث شركة مساهمة مسماة "شركة تهيئة سهل واد مرتيل STAVOM " بناء على طلب ولاية تطوان المستند على المادة 8 من القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه بتحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، والرامي إلى إحداث شركة تهيئة وادي مرتيل السالفة الذكر، والتي حدد الغرض من إحداثها في تهيئة وتنمية واستغلال وتدبير وتسويق مشروع تهيئة واد مرتيل.

وبناء على المرسوم رقم 2.15.39 الصادر بتاريخ فاتح جمادى الثاني الموافق ل 20 فبراير 2015 المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6346 بتاريخ 05 جمادى الآخر 1436 الموافق ل 26 مارس 2015 القاضي بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتهيئة ضفتي واد مرتيل بالجماعة الحضرية لتطوان بولاية تطوان، تم الإعلان عن مشروع قرار يقضي بالتخلي عن القطع اللازمة لتهيئة سهل واد مرتيل بالجماعة الحضرية لتطوان، طبقا لمقتضيات القانون رقم 81-7 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت، والمرسوم رقم 2.82.382 الصادر في شأن تطبيقه.

وهو مشروع قرار بالتخلي عن ملكية القطع الأرضية المحددة في الجدول المنشور بجريدة أخبار اليوم العدد 2049 بتاريخ 03 أغسطس 2016، البالغ مجموع مساحتها 1.600 هكتار، على طول 17 كيلومتر من الواد موزعة كملكيات عقارية تعود لأسر من ساكنة تطوان.

وحيث نص المرسوم رقم 532.14.2 بالإذن بإحداث شركة تهيئة سهل واد مرتيل في فقرته الثانية على أن هذا المشروع يهدف إلى تعزيز التموقع الاقتصادي والاجتماعي لمدينة تطوان ونواحيها وذلك وفقا للتوجيهات الملكية السامية.

وحيث أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بخطاب افتتاح دورة أكتوبر لبرمان 2016 على أنه "لاينبغي أن يتم تغيير وضعية الأرض التي تم نزعها وتحويلها لأغراض تجارية أو تفويتها من أجل المضاربات العقارية"